International Journal of Zakat and Islamic Philanthropy

Volume: 5 Issues: 1 [March, 2023] pp. 209-217
eISSN: 2672-7471
ISSN: 2682-7530
Journal website: journal.zakatkedah.com.my
Email Journal: journal@zakatkedah.com.my

PROBLEMS ASSOCIATED WITH WORKING OF THE PALESTINIAN ZAKAT AUTHORITY DURING THE YEARS (2008-2021)

Mohammed R. M. Elshobake[1]*

[1]*Assistant Professor, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws, International Islamic University Malaysia, 53100, Jalan Gombak, Kuala Lumpur, Malaysia
*Corresponding author (Email: mshobake@iium.edu.my)
Received: 10 December 2023, Reviewed: 5 January 2023, Published: 30 March 2023

ملخص البحث: الزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي فريضة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع، وتعتبر كذلك مورداً أساسياً من الموارد المالية في الدولة الإسلامية. ولقد اهتمت العديد من الدول الإسلامية بموضوع تنظيم الزكاة وأصدرت العديد من القوانين المنظمة للزكاة، وهكذا فعل المجلس التشريعي بغزة، حيث أصدر قانون رقم (9) لسنة 2008م كأول قانون منظم للزكاة في فلسطين، إلا أن هذا القانون صاحبه الكثير من الإشكاليات التي أعاقت تطبيقه. وباتباع المنهجين الاستقرائي والتحليلي يسعي هذا البحث إلى بيان تلك الإشكاليات بهدف الخروج بتوصيات تسهم في تفعيل قانون تنظيم الزكاة وتطبيقه في كافة أرجاء الوطن. وتوصل هذا البحث إلى أن هناك مجموعة من الإشكاليات السياسية والإدارية والمالية والقانونية التي أثرت على تطبيق قانون الزكاة، إلا أن مساعي تطوير العمل وإزالة العقبات لا تزال قائمة من قبل هيئة الزكاة الفلسطينية. ويوصي هذا البحث بتكاتف الجهود من جميع الجهات المسؤولة من أجل تطبيق قانون هيئة الزكاة الفلسطينية في كافة أرجاء فلسطين، وتحقيق التنسيق والتكامل بين هيئة الزكاة الفلسطينية ودوائر جباية الضرائب وكافة المؤسسات ذات العلاقة، وتذليل كافة العقبات التي تعيق عمل هيئة الزكاة الفلسطينية؛ حتى تؤدي هذه الهيئة دورها الشرعي والمؤسساتي على الوجه الأمثل.

الكلمات المفتاحية: إشكاليات، الزكاة، هيئة الزكاة، فلسطين، القانون الفلسطيني.

Abstract: *Zakat is one of the five pillars of Islam, and it is an obligation according to the Qur'an, Sunnah, and consensus "Ijmā". It is also considered a basic financial resource in the Islamic state. Many Islamic countries have taken an interest in the issue of regulating Zakat and have issued laws organizing Zakat. Thus, the Legislative Council in Gaza issued Law No. (9) of 2008 as the first law regulating Zakat in Palestine, but this law was accompanied by many problems that hindered its implementation. Using the inductive and analytical approaches, this research seeks to clarify these problems in order to come up with recommendations that contribute to the application of the law regulating Zakat in all parts of Palestine. This research concluded that there are a number of political, administrative, financial and legal problems that affected the application of the Zakat Law, but efforts to develop the work of the Palestinian Zakat Authority and remove obstacles still exist. This research recommends concerted efforts from all responsible parties in order to implement the Palestinian Zakat Authority law in all parts of Palestine, and to achieve coordination and integration between the Palestinian Zakat Authority and tax collection departments and all*

relevant institutions, and to overcome all obstacles that hinder the work of the Palestinian Zakat Authority so that this body can perform its role Legal and institutional in an optimal manner.

Keywords: Obstacles, Zakat, Zakat Institution, Palestine, Palestinian Law.

المقدمة

الزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي فريضة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع، وتعتبر كذلك مورداً أساسياً من الموارد المالية في الدولة الإسلامية، بل تعد جزءًا من النظام المالي والاقتصادي في الإسلام. وقد تطور تنظيم الزكاة عالمياً، فاهتمت العديد من الدول في تنظيم الزكاة وصدرت العديد من القوانين المنظمة للزكاة في العديد من الدول العربية والإسلامية، وكان من أهم هذه الدول كلٍ من: السعودية والسودان واليمن والكويت وماليزيا وغيرها. وقد واكب المشرع الفلسطيني غيره من التشريعات وأصدر قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008م، كأول قانون منظم للزكاة في فلسطين، ونص القانون على إنشاء هيئة الزكاة الفلسطينية، وهي جهة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية، لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أغراضها المتمثلة بالتنظيم والإدارة والإشراف على تحصيل وصرف الزكاة.

إلا أن هذا قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني اعترضه مجموعة من الإشكاليات والمعيقات التي حالت دون تطبيقه بشكل فاعل حتى الآن، فكان هذا البحث لاستيضاح هذه الإشكاليات والمعيقات، ولمعالجة بعض القصور الذي يعتري قانون تنظيم الزكاة وإجراءات تنفيذه بهدف تطبيقه على الوجه الأمثل في كافة أرجاء الوطن.

وتنبع أهمية هذا البحث كونه يوضح الإطار التشريعي والتطبيقي لهيئة الزكاة الفلسطينية، ويحاول إيجاد حلول عملية من شأنها تفعيل قانون تنظيم الزكاة؛ ذلك أن هذا القانون منذ صدوره يواجه إشكاليات تحول دون تطبيقه.

وسيتم استخدام المنهجين: الاستقرائي والتحليلي، وذلك من خلال استقراء وبيان وتحليل النصوص وآراء الباحثين المتعلقة بالزكاة، وتسليط الضوء على الإشكاليات التي تحول دون تطبيق قانون تنظيم الزكاة بشكل فاعل، ومحاولة إيجاد حلول قانونية تساهم في تفعيل هذا القانون في كافة أرجاء الوطن.

ومن الجدير بالذكر أن هذا البحث في نطاقه العام يبحث في موضوع شرعي قانوني، ألا وهو هيئة الزكاة الفلسطينية ومعيقات تطبيق قانون الزكاة الفلسطيني، وهذا الموضوع يعتبر من أهم المواضيع التي لم تأخذ حظها من البحث والتعمق؛ كون قانون تنظيم الزكاة حديث الإصدار نسبياً في فلسطين. أما فيما يتعلق بالحدود المكانية والزمانية للبحث، فإنه سيتناول الوضع في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) منذ صدور قانون تنظيم الزكاة حتى يومنا هذا أي خلال الفترة (2008-2021).

واقع تنظيم مؤسسات الزكاة في فلسطين

تُعرَّف الزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنها: "هي فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسراً وبصفة نهائية، ودون أن يقابلها نفع معين، تفرضها الدولة طبقاً للمقدرة التكليفية للمكلف، وتستخدمها في تغطية المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية" (Inayah, 1991). وقد نظمت الشريعة الإسلامية أحكام الزكاة وتفصيلاتها وشروط أدائها وكيفية إخراجها ومستحقيها وجميع الأحكام المتعلقة بها.

أما بخصوص تنظيم عمل مؤسسات الزكاة في فلسطين، ففي قطاع غزة تتولى مسؤولية جمع الزكاة وتوزيعها لمستحقيها لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والجمعيات الخيرية التي تشرف عليها وزارة الداخلية كالجمعية الإسلامية، والمجمع الإسلامي، وجمعية الصلاح الإسلامية، وجمعية الشابات المسلمات وغيرها. وفي الضفة الغربية كذلك تتولى لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية والجمعيات الخيرية وصندوق الزكاة الفلسطيني مهمة جمع الزكاة وتوزيعها، وذلك يكون بشكل طوعي واختياري دون إلزام للمكلفين بدفعها (Muhanna, 2016).

وفي عام 2008م أصدر المجلس التشريعي بغزة قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008م كأول قانون منظم للزكاة في فلسطين، ونص هذا القانون في المادة (4/3) منه على أنه: "تُلزم جميع الشركات والمصارف والمؤسسات والأشخاص الاعتباريين ومن في حكمهم بدفع الزكاة جبراً لهيئة الزكاة طبقاً للنظام الذي يصدره مجلس الأمناء، ويكون دفع الزكاة للهيئة من الأشخاص الطبيعيين والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية جوازياً (طوعاً)" (PLC, 2008).ويتضح من النص السابق أن الإلزام بدفع الزكاة ينصرف إلى الأشخاص الاعتباريين كالشركات والمؤسسات وليس إلى الأشخاص الطبيعيين.

غير أنَّ قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني قد اعترضه معيقات حالت دون تطبيقه بشكل فعال حتى الآن، أبرزها: الانقسام الفلسطيني، حيث انحصر نطاق تطبيقه في قطاع غزة دون الضفة الغربية، وترتب على ذلك عدم فعالية تطبيق القانون على الوجه الأمثل، فالجهات المختصة بجباية الزكاة وتوزيعها في قطاع غزة بعد صدور هذا القانون هيئة الزكاة الفلسطينية بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، أما الجهات المختصة في الضفة الغربية فلا تزال لجان الزكاة والجمعيات الخيرية دون إلزام أو جبر على المواطنين المكلفين بدفع الزكاة أو حتى المؤسسات والشركات والأشخاص الاعتباريين (Elshobake, 2016).

أما فيما يتعلق بلجان الزكاة في الضفة الغربية، فقد اعتمد سماحة وزير الأوقاف والشؤون الدينية الأسبق الشيخ جمال بواطنة بعيد الانقسام الفلسطيني عام 2007م التشكيلة الجديدة للجان الزكاة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، معللاً ذلك بتصحيح مسار لجان الزكاة التي لم تكن تسير حسب قانون الزكاة الساري المفعول، ولم تخضع لرقابة مالية أو إدارية منذ ما يزيد على الثلاثين عاماً، ولم تكن لوزارة الأوقاف أدنى معرفة بإدارة أموال هذه اللجان، علماً بأنها تتبع الوزارة مباشرة، ووزير الأوقاف هو صاحب الصلاحية الأولى والأخيرة في تشكيلها

وفي حلها (Wafa, 2007). كما تم تشكيل صندوق الزكاة الفلسطيني في الضفة الغربية بعيد الانقسام الفلسطيني عام 2007م، وهذا الصندوق منصوص عليه في قانون الزكاة الأردني (Schaeublin, 2009).

ومن الجدير بالذكر أنَّ كل لجان الزكاة والجمعيات الخيرية المحسوبة على التيار الإسلامي في الضفة الغربية منذ الانقسام معطلة ولا يسمح لها بالعمل كما في السابق؛ بسبب الانقسام السياسي الفلسطيني (Al-Ray,2014).

التنظيم التشريعي لهيئة الزكاة الفلسطينية

نشأت هيئة الزكاة الفلسطينية بموجب قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008م الصادر عن المجلس التشريعي بغزة بتاريخ 2008/11/21م، وقد دخل القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الفلسطينية في العدد الرابع والسبعين، والذي تم نشره في شهر يونيو 2009م، فينص قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني على أنه: "على الجهات المختصة كافة –كل فيما يخصه– تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية" (PLC, 2008, Article 52)، الأمر الذي يعني أن قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني دخل حيز التنفيذ في شهر يوليو 2009م.

وقد عرف قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني هيئة الزكاة الفلسطينية بأنها: هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية، لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أغراضها والمتمثلة بالتنظيم والإدارة والإشراف على تحصيل وصرف الزكاة واستثمار الفائض من الزكاة والموارد الأخرى وفقاً للأصول الشرعية، وللهيئة في سبيل ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لسير أعمالها وممارسة نشاطها والتصرف فيها وفق أحكام القانون (PLC, 2008, Articles 26/1 & 28).

فهيئة الزكاة مؤسسة تُعنى بإحياء وتطبيق فريضة الزكاة من خلال جمعها وتنمية مواردها، وإنفاقها في مصارفها الشرعية، تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي عبر تبني أنظمة مالية وإدارية، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومعايير الجودة المؤسسية.

ومن الضرورة الإشارة إلى الاستقلال لا يعني بأي حال من الأحوال الخروج الكامل عن القوانين والأنظمة المالية والإدارية الناظمة لعمل المؤسسات العامة، أو تحصين القرارات الصادرة عنها وجعلها بمنأى عن الرقابة والمساءلة، بل على العكس من ذلك تماماً، فالاستقلال يعني ممارسة الأعمال والصلاحيات المنصوص عليها قانوناً بشكل مرن وبما يتفق مع طبيعة عمل الهيئة، فيكون لها صلاحية التعاقد والقيام بكافة الأعمال التي تحقق الأغراض التي أنشأت من أجلها المؤسسة، ووضع اللوائح الداخلية المنظمة لشؤونها المالية والإدارية بالقدر اللازم لممارسة أعمالها، وأن يكون لها موازنتها الخاصة والتي تكون موازنة ملحقة وتخضع لما تخضع له الموازنة العامة من قواعد وأحكام، وأن تعتبر أموالها أموالاً عامة تسري عليها الأنظمة القانونية التي تسري على المال العام، وأن يكون لها صلاحية تنظيم شؤون موظفيها وفق نظام خاص، وذلك بتشريع للأنظمة الإدارية والمالية الخاصة بها، وبخلاف ذلك يسري على أعمالها وموظفيها ما يسري على الموظفين العامين من قواعد وأحكام (Barghuthi, 2007).

ويكون المقر الرئيس لهيئة الزكاة في مدينة القدس، ويكون المقر المؤقت لها في أي مكان آخر يتخذه مجلس الأمناء (ومقرها حالياً مدينة غزة)، وله الحق في فتح فروع في المحافظات الأخرى (PLC, 2008). وتتمتع الهيئة بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للوزارات والدوائر الحكومية وأية إعفاءات أخرى تمنح للهيئة بموجب القانون (PLC, 2008). وينظم عمل هيئة الزكاة الفلسطينية قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008م وتعديلاته، وقرار مجلس الوزراء رقم (249) لسنة 2014م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الزكاة.

ولم يتم تنفيذ قانون هيئة الزكاة مباشرة بعد سريانه في شهر يوليو 2009م، حيث كانت أول خطوة عملية لتفعيل القانون هي تشكيل هيئة الزكاة الفلسطينية وفق قرار مجلس الوزراء بغزة رقم (144) الصادر بتاريخ 2/فبراير/2010م؛ حيث قرر مجلس الوزراء تشكيل مجلس أمناء هيئة الزكاة الفلسطينية من نخبة من العلماء المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد والإدارة، إلى جانب مجموعة من رجال الأعمال والعاملين في المجال الخيري (Al-Ray, 2012). غير أنَّ الإعلان عن بدأ الهيئة بتنفيذ أعمالها في شهر يوليو 2012م، وذلك بسبب الإشكاليات التي صاحبت صدور القرار سواء من الناحية السياسية؛ حيث واجه قانون تنظيم الزكاة رفضاً قاطعاً من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، هذا بالإضافة إلى ظروف العدوان الإسرائيلي والحصار على قطاع غزة (DW, 2012). ومنذ عام 2012م حتى 2018م عانت هيئة الزكاة الفلسطينية من جملة من الإشكاليات التي أعاقت عملها بشكل كبير ولم تستطع من تنفيذ القانون بالشكل المطلوب، وقد تم تقليص عدد الموظفين في عام 2018م ليصبح أربعة موظفين فقط، مما أدى إلى تقوقع هيئة الزكاة وضعفها بشكل كبير (Al-Khatib, 2021).

غير أنَّ هيئة الزكاة الفلسطينية لم تتوقف عن العمل رغم الكثير من المعيقات، وهي لا تزال تعقد اتفاقيات ولقاءات وتفاهمات مع الجهات ذات العلاقة من أجل ترتيب أعمالها، آخرها جلسة نظمتها هيئة الزكاة الفلسطينية بتاريخ 21/ يونيو/2021م بالتعاون مع المجلس التشريعي الفلسطيني ووزارة المالية لمناقشة آليات تعزيز العلاقة والتعاون بين هيئة الزكاة الفلسطينية ووزارة المالية (Palestinian Zakat Authority, 2021).

وتقوم هيئة الزكاة الفلسطينية بعدد من المشاريع، مثل: دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة، ومشروع زكاة الفطر، ومشروع الماء حياتي، ومشروع تأهيل السجناء وعائلاتهم، ومشروع كفالة طلاب العلم، ومشروع الأضاحي، ومشروع الزي المدرسي، والحقيبة المدرسية، ومشروع المساعدات النقدية للأسر المتعففة، ومشروع صندوق المريض الفقير، ومشروع كفالة الفقراء المسنين، ومشروع الإغاثة الطارئة لمتضرري العدوان على غزة، وغيرها من المشاريع (Palestinian Zakat Authority, 2021).

وقد أطلقت هيئة الزكاة الفلسطينية برنامج استوصوا بالنساء خيراً، والذي بموجبه تم كفالة أربعين واعظة من طالبات الجامعة الإسلامية بغزة؛ وذلك بهدف نشر تعاليم ديننا الحنيف، وتوعية الناس وتثقيفهم بأمور دينهم على علم وبصيرة، والعمل على دعم طلبة وطالبات العلم، واحتضان الوعاظ النشيطين في نشر الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى.

وتعمل هيئة الزكاة على المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات؛ حيث شاركت هيئة الزكاة الفلسطينية في مؤتمر شفافية إدارة المال العام في قطاع غزة بتاريخ 2021/11/24م بحضور مؤسسات وشخصيات مجتمعية مرموقة، وقد أفاد المدير التنفيذي لهيئة الزكاة الفلسطينية إياد شعبان أن هناك جهوداً حثيثة من قبل المجلس التشريعي لإجراء بعض تعديلات على قانون تنظيم الزكاة في إطار تحسين الأداء العام لهيئة الزكاة الفلسطينية. كما تعمل هيئة الزكاة الفلسطينية على ترتيب فعاليات مؤتمر الزكاة الدولي الأول: "فريضة الزكاة في مواجهة حصار غزة"، والمقرر عقده بتاريخ 2021/12/8م بمدينة غزة (Palestinian Zakat Authority, 2021).

إشكاليات عمل هيئة الزكاة الفلسطينية

تتمثل إشكاليات عمل هيئة الزكاة الفلسطينية فيما يلي:

1. الإشكاليات السياسية:

إنَّ من أبرز الإشكاليات التي تعاني منها مؤسسات الزكاة الفلسطينية محاربة الاحتلال الإسرائيلي لها؛ حيث تدَّعي سلطات الاحتلال أنَّ المقاومة الفلسطينية تستخدم لجان الزكاة لنقل الأموال إلى الضفة الغربية لاستخدامها في الأنشطة السياسية والعسكرية (Schaeublin, 2009).

وقد أثر الانقسام السياسي الفلسطيني بين السلطات الحاكمة في قطاع غزة، وبين السلطات الحاكمة في الضفة الغربية على عمل هيئة الزكاة الفلسطينية؛ حيث صدر قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني صدر عن المجلس التشريعي بغزة، ونتيجة للانقسام الفلسطيني انحصر تطبيق هذا القانون على قطاع غزة دون الضفة الغربية، وترتب على ذلك عدم فعالية تطبيق القانون على الوجه الأمثل، فالجهات المختصة بجباية الزكاة وتوزيعها في قطاع غزة بعد صدور هذا القانون هيئة الزكاة الفلسطينية، أما الجهات المختصة في الضفة الغربية فلا تزال لجان الزكاة والجمعيات الخيرية (Elshobake, 2016).

2. الإشكاليات التشريعية:

وجهت انتقادات تشريعية لقانون تنظيم الزكاة خصوصاً في تنظيم الجهات الإدارية المختصة في هيئة الزكاة الفلسطيني، حيث نص القانون على وجود جسمين إداريين مجلس الأمناء، ومجلس الإدارة، ولكل منهم اختصاصات وصلاحيات (PLC, 2008)، غير أنَّه من الناحية التطبيقية أحدث وجود الجسمين الإداريين إشكالاً في تطبيق وتفعيل قانون تنظيم الزكاة.

ولم يحدد القانون عدد مرات تجديد مجلس الأمناء حيث نص على أنه: "مدة مجلس الأمناء خمس سنوات وتجدد بتنسيب ومصادقة جديدين" (PLC, 2008).

ووجهت إشكاليات أخرى في نصوص متعلقة بكيفية تحديد مقادير زكاة الأموال وما يقوم مقامها وفق قانون تنظيم هيئة الزكاة (Al-Agha & Al-Ashi, 2012).

ومن الإشكاليات التشريعية التي تعيق تطبيق قانون تنظيم الزكاة أن هيئة الزكاة لم تصدر الأنظمة الإدارية والمالية التي تحكم عملها، ولم تعدد دليلاً للإجراءات المالية الخاصة بها، ولم تصدر اللوائح الداخلية المتعلقة بعملها (Muhanna, 2016)، واللائحة الوحيدة التي صدرت هي اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008م الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (249) لسنة 2014م.

3. الإشكاليات الإدارية والمالية:

إن من أبرز الإشكاليات في التنظيم الإداري لهيئة الزكاة تعدد المرجعيات الإدارية وعدم وضوح الأدوار وتعددها، وعدم اكتمال الإجراءات الإدارية المحددة وفق قانون تنظيم الزكاة، وضعف الآليات والإجراءات الخاصة بجمع البيانات الخاصة بموارد الزكاة لدى هيئة الزكاة (Muhanna, 2016; Al-Khatib, 2021).

كما أن من أبرز الإشكاليات عدم كفاءة الطاقم الإداري في مجال تحصيل الزكاة وقلة عدد الموظفين في هيئة الزكاة مقارنة مع المهام الموكلة إليها؛ حيث لا يتجاوز عدد موظفيها الرسميين خمسة عشر موظفاً بالإضافة إلى بعض المتطوعين، وقد تم تقليص عدد الموظفين في عام 2018م ليصبح أربعة موظفين فقط، مما أدى إلى تقوقع هيئة الزكاة وضعفها بشكل كبير (Al-Khatib, 2021).

هذا بالإضافة إلى تعدد الجهات القائمة على تحصيل الزكاة بخلاف هيئة الزكاة الفلسطينية، مثل: لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية والجمعيات الخيرية وغيرها، مما أضعف دور هيئة الزكاة المركزي (Muhanna, 2016).

وعلى الصعيد المالي، تعاني هيئة الزكاة الفلسطينية من ضعف التمويل المطلوب لتنمية وتطوير قدراتها (Al-Khatib, 2021).

4. إشكاليات تطبيق قانون هيئة الزكاة:

إن من إشكاليات تطبيق قانون تنظيم الزكاة اختيار أعضاء مجلس الأمناء، فقد وضح القانون أنه يتكون من خمسة عشر عضواً بتنسيب من مجلس الوزراء للمجلس التشريعي، وقد شاب تشكيل مجلس الأمناء عدة إشكاليات، وقد شغر منصب العديد من أعضائه فترة طويلة بسبب الوفاة والمرض وعدم المشاركة (Legal Affairs Department, 2012).

وإن من الإشكاليات الأساسية أن القانون يطبق في قطاع غزة دون الضفة الغربية بسبب الانقسام الفلسطيني، وبالتالي فإنَّ مجلس الإدارة ومجلس الأمناء لا يشمل أي أعضاء من الضفة الغربية، وتقتصر عضويته على فئة معينة في قطاع غزة دون مشاركة لفئات أخرى (Al-Khatib, 2021).

ووفقاً لمدير عام هيئة الزكاة الفلسطينية السابق فإنَّ قانون تنظيم الزكاة لم يُطبق بشكل إلزامي حتى على الشركات والمؤسسات والأشخاص الاعتباريين على الرغم من أن القانون ينص على إجبار المؤسسات والأشخاص

الاعتباريين بدفع الزكاة للهيئة، ونتج عن ذلك التزام عدد قليل من المؤسسات بدفع الزكاة للهيئة، حيث بلغ عدد المؤسسات التي تلتزم بدفع الزكاة للهيئة في قطاع غزة (300) مؤسسة فقط من أصل ما يزيد عن (5000) مؤسسة (Al-Khatib, 2021). كما أن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة من جميع مواردها وفق القانون رغم توفر غالبيتها مثل الشركات والمصارف الإسلامية والزراعة ومخرجات البحر (Muhanna, 2016).

وعلى حد قول مدير عام هيئة الزكاة الفلسطينية فإن عدم تطبيق القانون يعود إلى عدم وجود إرادة حقيقية لدى المؤسسات التشريعية والتنفيذية في قطاع غزة نحو تطبيق القانون وتفعيل آثاره، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة خصم الزكاة المدفوعة للهيئة من ضريبة الدخل المستحقة للدولة؛ حيث يوجد ضعف في التنسيق وتبادل المعلومات بين هيئة الزكاة ودوائر جباية الضرائب، وعدم توحيد الجهود وتنظيم العلاقة لتكون علاقة تكاملية عبر توحيد النصوص القانونية بشكل واضح وصريح (Al-Khatib, 2021).

الخاتمة

تحدث هذا البحث عن واقع تنظيم الزكاة في فلسطين والتنظيم التشريعي لهيئة الزكاة الفلسطينية، وأبرز المعيقات والإشكاليات التي اعترضت عمل هيئة الزكاة الفلسطينية، وحالت دون تطبيق قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني على الوجه الأمثل.

وقد خلص البحث إلى أن الانقسام الفلسطيني أبرز تلك الإشكاليات؛ حيث صدر القانون عن المجلس التشريعي بغزة ولم يلقَ قبولاً من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، الأمر الذي ترتب عليه تطبيق القانون في قطاع غزة فقط، كما أن غالبية أعضاء مجلس أمناء هيئة الزكاة الفلسطينية ومجلس إدارتها من جهة سياسية واحدة. ونظراً لظروف الانقسام والحصار والعدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة فإن الهيئة لا تطبق سياسية الجبر والإلزام في دفع الزكاة بالنسبة للمؤسسات والأشخاص الاعتباريين على الرغم من أن القانون ينص على ذلك. ومن جهة أخرى فإن الكثير من المزكين لا يلتزمون بالتعامل مع الهيئة إما لأسباب سياسية وإما لعدم ثقتهم في أن أموالهم ستُدفع لمستحقيها. هذا بالإضافة إلى بعض الإشكاليات الإدارية وقلة عدد الموظفين في الهيئة ونقض التمويل اللازم لأدائها لدورها، وضعف التنسيق مع دوائر جباية الضرائب والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

ويوصي الباحث بضرورة العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني فعلياً، وتطبيق قانون تنظيم الزكاة في كافة أرجاء فلسطين، والقيام بمراجعة شرعية وقانونية لنصوص هذا القانون وأحكامه، وتشكيل مجلس أمناء ومجلس إدارة لهيئة الزكاة من المختصين من جميع أطياف الشعب الفلسطيني، وتوعية المجتمع ودافعي الزكاة بدور الهيئة من الناحيتين الشرعية والقانونية، وزيادة عدد موظفي هيئة الزكاة وتدريبهم، وتوفير تمويل كافٍ للهيئة، والتكامل والتنسيق بين هيئة الزكاة ودوائر جباية الضرائب وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وتذليل كافة العقبات التي تحول دون تطبيق قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني على الوجه الأمثل.

REFERENCES

Al-Agha M. and Al-Ashi, M. (2012). *Gaps and Problems in the Zakat Regulation Law No. 9 of 2008*. The Islamic University, Gaza, Palestine.

Barghuthi, B. (2007). *The General Administration of Non-Ministerial State Institutions in Palestine.* Aman Foundation, Ramallah, Palestine.

DW News. (2012). *Controversy in Gaza and Ramallah for imposing a law to collect Zakat*. Retrieved on 27 June 2021 from https://www.dw.com/ar/a-16144530

Elshobake, M. (2016). The Relationship between Zakat and Tax in the Light of Islamic Jurisprudence and Palestinian Law. *The Second International Conference on Islam, Science and Education: Towards the Production of the Islamic Sciences Generation*, Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia.

Inayah, G. (1991). *Al-Iqtisad al-Islami: al-Zakat wa al-Daribah*. Manshourat Dar Al-Kutub, Algeria.

Al-Khatib, R. (2021). Online interview with the Director General of the Palestinian Zakat Authority. Date of the interview: January 28, 2021.

Legal Affairs Department. (2012*). Legal Study on: The Palestinian Zakat Authority and the Board of Trustees.* General Secretariat of the Council of Ministers, Gaza.

Muhanna, A. (2016). *The reality of applying the law regulating Zakat in Palestine and the proposed mechanism*. (Unpublished master's dissertation). Postgraduate Academy of Management and Politics, Gaza, Palestine.

Palestinian Legislative Council "PLC". (2008). *Law No. (9) of 2008 regulating Zakat*. Al-Waqi'a Palestinian Magazine, No. 74, Gaza, Palestine.

Palestinian News & Info Agency "WAFA". (2007). *The Minister of Endowments approves the new formation of Zakat committees*. Retrieved on 27 June 2021 from https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=862bKSa158273668641a862bKS

Palestinian Media Agency "Al-Ray". (2014). *West Bank endowments and Zakat funds*. Retrieved on 27 June 2021 from https://alray.ps/ar/post/123988/

Palestinian Media Agency "Al-Ray". (2012). *The Palestinian Zakat Authority launches to collect Zakat funds in Gaza*. Retrieved on 27 June 2021 from https://alray.ps/ar/post/99585

Palestinian Zakat Authority. (2021). *Projects of the Palestinian Zakat Authority*. Retrieved on 28 June 2021 from https://zakatpal.ps/pages/projects/

Schaeublin, Emanuel. (2009). *Zakat Committees in the West Bank (1977-2009) in the Local*